

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY



النشرة الصباحية

السبت، 15 أبريل 2023

أخبار الطاقمة



وزير الطاقة يلتقي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الهولندي ويبحثان سبل التعاون في مجال الطاقة والهيدروجين

الرياض

عقد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، وزير الطاقة، في جدة، اجتماعاً مع معالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية بمملكة هولندا السيد وبكه هوكسترا، الذي يزور المملكة حالياً.

وجرى خلال اللقاء استعراض علاقات التعاون في مختلف مجالات الطاقة، وبالأخص مجال الطاقة المتجددة، والهيدروجين النظيف حيث تطمح المملكة بأن تكون مصدرّاً رئيساً له؛ وتم النقاش حول إمكانية جعل ميناء روتردام بوابة صادرات الهيدروجين النظيف من المملكة لأوروبا.

كما تطرق الاجتماع إلى جهود المملكة ومساعدتها في مجال الطاقة والتغير المناخي عبر مبادرات محلية وإقليمية، أهمها مبادرة السعودية الخضراء، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر.



الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي ينخفض في جميع القطاعات

الرياض

انخفض الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي في جميع القطاعات في موسم التدفئة العام الماضي، حيث دفعت أسعار الغاز المرتفعة الناجمة عن الحرب بين روسيا وأوكرانيا المحاور للحفاظ على الطاقة، وكذلك تنفيذ تدابير لتوفير التكاليف. انخفض الطلب على الغاز لتوليد الطاقة والتوزيع الصناعي والمحلي، حيث سعت السوق إلى تقليل الاعتماد على تدفقات الغاز الروسي والحد من الطلب لضمان الإمداد الكافي لشتاء 2022.

فيما يتعلق بالتسعير، وصل المؤشر الأوروبي الهولندي «تي تي اف» إلى رقم قياسي في 26 أغسطس في سوق متقلب وحافز لإعادة ملء مستويات المخزون قبل الشتاء. وأظهرت بيانات ستاندرد آند بورز، أن بلاتس قيم عقد «تي تي اف» للشهر المقبل عند مستوى قياسي بلغ 319.975 يورو/ ميجاوات ساعة في 26 أغسطس.

بعد ذلك، انخفضت الأسعار عند مستويات تخزين الغاز القوية، حيث طبقت المفوضية الأوروبية حداً أدنى للتخزين بنسبة 80٪ بحلول 1 نوفمبر عبر جميع المراكز، مما خفف من حالة عدم الأمان في الطلب في السوق.

بحلول 3 أكتوبر، انخفض مؤشر صندوق الائتمان «تي تي اف» بنسبة 47٪ من أعلى مستوى له على الإطلاق إلى 168.50 يورو / ميجاواط ساعة. على الرغم من انخفاض الأسعار، كان السوق لا يزال غير متأكد من سير الشتاء، خاصة إذا كان الجو بارداً بشكل غير عادي، وأصبح تدمير الطلب موضوعاً رئيسياً لأمن الطاقة.

بالتركيز على المحاور السبعة الرئيسية في ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا والمملكة المتحدة وهولندا، انخفض إجمالي الطلب على الغاز مقابل الطاقة بنسبة 13 ٪ على أساس سنوي إلى 37.8 مليار متر مكعب، وفقاً لبيانات من ستاندر د أند بورز العالمية.

وأصبح توليد الطاقة باستخدام الغاز أقل ربحية خلال أوقات التقلب، مع تحول العديد من المحطات إلى الفحم خلال هذه الفترة، تم استخدام تبديل الفحم لتوفير أمن الطاقة في حالة وجود نقص في الغاز الطبيعي المتاح، حيث تم تقليص التدفقات الروسية بعد توقف خط أنابيب نورد ستريم 1 ويامال.

والجدير بالذكر أن المحاور الألمانية والإيطالية شهدت أكبر تخفيض للغاز مقابل الطاقة على مدار العام، انخفض توليد الطاقة من الغاز الألماني بنسبة 20 ٪ على مدار العام إلى ما يقرب من 4.5 مليارات متر مكعب مقارنة بـ 5.7 مليارات متر مكعب في العام السابق. وبالمثل، انخفض الطلب على الغاز مقابل الطاقة في المركز الإيطالي بنسبة 21 ٪ على مدار العام إلى 10.9 مليارات متر مكعب.

على العكس من ذلك، شهدت المحاور المدعومة من الغاز الطبيعي المسال فرنسا وبلجيكا زيادة في الغاز مقابل توليد الطاقة، بزيادة 5 ٪ و 9 ٪ على التوالي. شهدت فرنسا أيضاً استمرار المشكلات النووية بسبب التآكل في أسطولها النووي المتقدم، وبالتالي كان عليها الاعتماد بشكل كبير على توليد الطاقة بالغاز.

في الصناعة، كان أكبر انخفاض في الطلب من القطاع الصناعي، حيث حثت الصناعات من الإنتاج أو أوقفت جميع الأعمال بتكاليف الطاقة الباهظة. وكان الطلب الصناعي موضوعاً رئيساً في السوق، حيث يتساءل العديد من المشاركين عن متى وإذا كان الطلب سيعود إلى مستويات ما قبل الأزمة.

وانخفض الطلب الصناعي في أوروبا بنسبة 18 ٪ إلى 47 مليار متر مكعب من 57 مليار متر مكعب في شتاء عام 2022. وانخفض الطلب على الغاز الصناعي بشكل خاص في المراكز الألمانية والإيطالية، حيث انخفض كلاهما بنسبة 18 ٪، وفقاً لبيانات من ستاندر د أند بورز العالمية. من حيث البيانات الإسبانية التي تجمع بين التوزيع المحلي والطلب الصناعي، بلغ إجمالي الطلب 10.7 مليارات متر مكعب في فترة الشتاء، وانخفض بنسبة 22 ٪ على مدار العام، على الرغم من أن المركز الإسباني أكثر حمايةً من ارتفاعات الأسعار المتقلبة على نظام دعم قوي للغاز الطبيعي المسال.

وأيضاً، تم تقديم حد أقصى للسعر العام الماضي حدّد تسعير الغاز مقابل الطاقة عند 40 يورو / ميغاوات في الساعة حتى نوفمبر نفس العام. وقبل زيادة 5 يورو / ميغاوات في الساعة كل شهر، تم تمديد الحد الأقصى في أواخر مارس إلى 55 يورو / ميغاواط ساعة حتى 31 ديسمبر.

الطلب الصناعي الأوروبي في شتاء 2022

ومن حيث مناطق التوزيع المحلية، شهد إجمالي الطلب من المحاور السبعة انخفاضاً بنسبة 14٪ على أساس سنوي إلى 115 مليار متر مكعب. تم ترشيح أسعار الغاز المرتفعة إلى المستخدم المنزلي المعتاد وبدأ العديد في خفض منظمات الحرارة والحد من الاستخدام لمعالجة فواتير الطاقة المرتفعة على الرغم من بعض الدعم من الحكومات.

بينما وجدت أوروبا بعض الحظ في شتاء معتدل. وظلت درجات الحرارة في الغالب أعلى من المعايير الموسمية مع بضع نوبات باردة فقط خلال فترة التدفئة الشتوية. على هذا النحو، تعثر طلب مناطق التوزيع المحلية في الطقس المعتدل.

وقد لوحظ أكبر انخفاض بشكل غير مفاجئ في بلدان الجنوب مثل إيطاليا التي هبطت بنسبة 20٪. مع ذلك، شهدت المملكة المتحدة بعض موجات البرد طوال فصل الشتاء وعلى هذا النحو لم تشهد سوى انخفاض بنسبة 9٪ في الطلب على مناطق التوزيع المحلية إلى 29.7 مليار متر مكعب.

في الآونة الأخيرة، انخفض سعر الغاز حيث وجد السوق نفسه بمستويات تخزين عند 55.65٪ في 31 مارس، وفقاً لبيانات من أوروبا للبنية التحتية للغاز، مما يحد من الكمية اللازمة لملء المخازن احتياطياً.

وقيمت بلاتس معيار الغاز الأوروبي «تي تي اف» الهولندي قبل شهر عند 44.575 يورو / ميغاواط ساعة في 5 أبريل، مسجلاً خسارة قدرها 1 يورو / ميغاواط ساعة في اليوم، وفقاً لبيانات ستاندرد آند بورز العالمية.

وفقاً لتوم بوردي، كبير محلي الغاز في ستاندرد آند بورز العالمية، «متجهًا إلى-23 وات، نتوقع أن نرى استمرارًا للاتجاهات التي رأيناها في 22 وات. ستنتقل أسعار الجملة المنخفضة ببطء إلى المستخدمين النهائيين السكنيين والتجاربيين، ولكن ستكون العملية هذه تقدمية، مما يعني أن المستخدمين النهائيين سيستمرون في الشعور بتأثير الأسعار فوق المتوسط، مما سيؤدي إلى كفاءات مستدامة وتقنين.

ونتيجة لذلك، نتوقع أن ينخفض الطلب في أقل البلدان نموًا إلى 13٪ دون متوسط 2017-21، ولكن لا يكون واضحًا مثل مستوى المدخرات الذي شوهد في 22 وات (19٪ أقل من متوسط 2017-21).»
بالمقارنة، يتوقع أن يرتفع إجمالي الطلب على الطاقة بنسبة 5٪ على أساس سنوي. ومع ذلك، نظرًا لارتفاع توليد الطاقة المتجددة مثل الرياح (التي من المتوقع أن ترتفع بمقدار 7.6 جيجاوات في 23 وات مقابل 22 وات)، هناك مساحة أقل للغاز في مزيج الطاقة، مما يعني أنه من المتوقع أن يقل الطلب على الغاز مقابل الطاقة بمقدار 8.6 جيجاوات في 23 وات مقابل 22 وات، وهو ما يعادل تقريبًا 37 مليون متر مكعب / يوم أقل من الطلب على الغاز، بحسب بوردي.



تخفيضات إنتاج أوبك+ تزن الأسواق وتضبط تداولات النفط بالطرق الشرعية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط يوم الثلاثاء بفعل توقعات بانخفاض المخزونات في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للخام في العالم، وسط مؤشرات على استمرار تحسن الطلب في الأسواق الناشئة. ومن المحتمل أن تتلقى العقود الآجلة للنفط الخام دفعة من المكاسب في أسواق الأسهم الآسيوية، حيث من المتوقع أن تحافظ البنوك المركزية الإقليمية على أسعار الفائدة ثابتة.

كما دعمت الأسعار بواذر الطلب القوي على الوقود في الهند، ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم، في مارس. وفي الشهر الماضي، قفز استهلاك الوقود بنسبة 5٪ عن العام السابق إلى مستوى قياسي بلغ 4.83 ملايين برميل يوميًا. ولا تزال البلاد الوجهة الرئيسية لخام الأورال الروسي وسط اللجوء إلى تدفقات تجارة النفط العالمية في أعقاب غزو أوكرانيا.

وارتفع خام برنت 57 سنتًا أو 0.68 بالمئة إلى 84.75 دولارًا للبرميل بحلول الساعة 0425 بتوقيت غرينتش، بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 60 سنتًا أو 0.75 بالمئة إلى 80.34 دولارًا.

وصعدت العقود الآجلة للنفط أكثر من خمسة بالمئة منذ فاجأت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا السوق الأسبوع الماضي بجولة جديدة من تخفيضات الإنتاج تبدأ في مايو والتي تستهدف توازن الأسواق وضبط تداولات النفط بالطرق الشرعية.

على صعيد الإمدادات الأميركية، من المقرر صدور بيانات الصناعة عن مخزونات الخام الأميركية يوم الثلاثاء. وقدر المحللون في المتوسط أن مخزونات الخام تراجعت بنحو 1.3 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في السابع من أبريل.

علاوة على ذلك، قد يساعد تقرير التضخم الأمريكي الذي سيصدر يوم الأربعاء المستثمرين على قياس مسار أسعار الفائدة على المدى القريب. كما ستصدر تقارير شهرية من منظمة أوبك يوم الخميس ووكالة الطاقة الدولية يوم الجمعة، والتي ستحدث توقعات الطلب والعرض على النفط.

تراجعت أسعار النفط يوم الاثنين بعد ارتفاعها لثلاثة أسابيع متتالية، بعد أن أشارت بيانات الوظائف الأمريكية إلى سوق العمل الضيق، مما زاد من التوقعات برفع الاحتياطي الفيدرالي لسعر الفائدة مرة أخرى مما قد يحد من الطلب على النفط.

وعززت توقعات رفع أسعار الفائدة مؤشر الدولار الأمريكي يومي الاثنين والثلاثاء، مما أثر على أسعار النفط حيث إن قوة الدولار تجعل النفط أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى.

في آسيا، أظهرت بيانات من الصين أن بيانات التضخم الاستهلاكي في مارس بلغت أبطأ وتيرة منذ سبتمبر 2021 مما يشير إلى استمرار ضعف الطلب وسط تعافي اقتصادي غير متساو.

كما ارتفعت أسعار النفط أمس الثلاثاء مع وزن المشاركين في السوق لتخفيضات الإمدادات من أوبك+ التي من شأنها أن تشدد السوق العالمية في مواجهة مخاوف بشأن زيادة رفع أسعار الفائدة التي قد تضر بالطلب. وكان المستثمرون ينتظرون مجموعة من التقارير عن التضخم والطلب والعرض على النفط المقرر إجراؤها هذا الأسبوع والتي قد تعطي اتجاه السوق.

وفي مواجهة التضخم المستمر الذي أزعج محافظي البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم، هناك مجال واحد حيث خفت ضغوط أسعار الطاقة. يعتبر هبوط شركة آبل بنسبة 40٪ في شحنات أجهزة الكمبيوتر الشخصية هو الأشد حدة بين كبرى شركات تصنيع أجهزة الكمبيوتر. انخفضت أسعار السلع الأساسية التي تساعد في تزويد المنازل بالطاقة والسيارات التي تعمل بالوقود عن مستوياتها المرتفعة في الأشهر الأخيرة. وبينما أحدث الإعلان المفاجئ الأسبوع الماضي عن خفض الإنتاج من أوبك وحلفائها هزة في الأسواق، فإن التوقعات الأوسع لا تزال دون تغيير إلى حد كبير.

وقال فيشنو فاراثان، رئيس قسم الاقتصاد والاستراتيجية في آسيا في ميزوهو بنك ليمتد، إنه حتى إذا ارتفع النفط إلى 100 دولار للبرميل بحلول أوائل عام 2024، فإن «النفط الخام سيكون في الغالب معاداً للتضخم ويتوافق مع التضخم الأوسع نطاقاً» نظراً لأن الأسعار كانت أعلى في العام الماضي.

وقبل قيود الإنتاج في أوبك +، سجلت أسعار النفط القياسية انخفاضاً للشهر الخامس على التوالي وأيضاً أكبر انخفاض في الربع الأول منذ عام 2020، حيث أثرت أزمة مصرفية وتشديد السياسة النقدية على العقود الآجلة. كما انخفضت المعايير القياسية للغاز الطبيعي، في حين انخفضت أسعار المنتجات البترولية المكررة والكهرباء بالمثل.

وقال لويس كويجس، كبير الاقتصاديين في آسيا والمحيط الهادئ في ستاندرد آند بورز للتصنيفات العالمية: «يجب أن تكون الزيادات في أسعار الطاقة مشكلة أقل هذا العام مقارنة بالعام الماضي، مع احتواء الضغط الإضافي على التضخم الأوسع والقوة الشرائية».

وقال بنك التنمية الآسيوي في تقرير الأسبوع الماضي إن الاقتصادات النامية في آسيا مهيأة لتحقيق نمو أسرع وتضخم معتدل هذا العام والعام المقبل. باستثناء الصين، توقع بنك التنمية الآسيوي أن يبلغ التضخم 6.2٪ هذا العام و4.5٪ في عام 2024، انخفاضاً من 6.7٪ في عام 2022. وتشهد الاقتصادات المتقدمة أيضاً اتجاهات مماثلة، مع تباطؤ التضخم في كوريا الجنوبية واليابان. كما أن التضخم في أوروبا يتراجع بالمثل، حتى مع دخول الحرب الروسية في أوكرانيا عامها الثاني.

وقال جيوفاني بروني، الذي يقود فريق رؤى الطاقة بشركة ماكينزي وشركاه في آسيا من سنغافورة: «تساهم تكاليف الطاقة عادةً في ما بين 5٪ إلى 15٪ من إجمالي التضخم». «عندما ارتفعت الأسعار إلى مستويات قياسية جديدة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، زادت هذه النسبة بأكثر من الضعف في العديد من البلدان.» ولكن العامل الرئيس في معادلة التضخم هو أنه لا توجد علاقة فردية بين الأسعار المعيارية الدولية والمبلغ الذي يدفعه المستهلكون، فيما تتأخر أسعار وقود السيارات في الولايات المتحدة عن ارتفاع النفط بعد التخفيضات المفاجئة للإنتاج من قبل منظمة أوبك + حيث تؤثر حالة عدم اليقين بشأن الطلب على السوق قبل موسم القيادة الصيفي، على سبيل المثال.

وأشار الرئيس الأميركي جو بايدن إلى وجهة النظر هذه في 3 أبريل، قائلاً «لن يكون الأمر سيئاً كما تعتقد»، عندما سئل عن تحرك أوبك + كان هذا تحولاً عن أكتوبر. وقال فاراتان من ميزوهو إنه حتى مع انخفاض أسعار الطاقة بشكل عام مقارنة بذروة العام الماضي، هناك العديد من جوانب التضخم الأخرى التي تجعل مكاسب الأسعار «ثابتة».

على سبيل المثال، تميل تكاليف الخدمات إلى أن تكون «راسخة وذاتية التعزيز» بشكل أكبر، وسط إجماع نفسي من الشركات عن تعديل أسعارها مرة أخرى. وتزيد تكاليف العمالة أيضاً من ضغوط الأسعار، بينما تظل أسعار المواد الغذائية والسلع المعمرة جزءاً من المعادلة.

وهناك أيضاً ما يسمى بمخاطر الدرجة الثانية التي قد تضغط على الأسعار أعلى. وقال فاراتان: «إذا ارتفعت معايير النفط، فقد ترفع الشركات الأسعار لتأخذ في الاعتبار علاوة عدم اليقين».

ولا تزال هيئة المحلفين خارج دائرة النظر في الاتجاه الذي يمكن أن يتجه فيه التضخم على المدى الطويل إذا ارتفعت أسعار النفط أكثر من المتوقع. وقال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس جيمس بولارد الأسبوع الماضي إنه «سؤال مفتوح» عما إذا كان خفض إنتاج أوبك + سيكون له تأثير دائم.

وكانت التوقعات بشأن ارتفاع أسعار النفط مترسخة بالفعل في السوق قبل التخفيضات المفاجئة من أوبك +، والتي تستند جزئياً إلى تأثير إعادة فتح الاقتصاد الصيني بعد أن تخلت أكبر مستورد للنفط في العالم فجأة عن سياساتها بشأن صفر كوفيد أواخر العام الماضي.

قد يؤدي نجاح بكين أو فشلها في استئناف النمو الاقتصادي في نهاية المطاف إلى تجاوز تخفيضات أوبك + باعتبارها المحرك الأكبر للتضخم الذي تغذيه الطاقة. وقال بروني من شركة ماكينزي: «إذا نظرنا عبر بعض السلع، فقد نشهد ضيق السوق وتقلب الأسعار حيث يترجم إعادة فتح الصين إلى ارتفاع الطلب».

دعمت أسعار النفط بواحد الطلب القوي على الوقود في الهند ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم



تراكم مخزونات الخام الأميركية بعد سحب دام أسبوعين وسط سحب احتياطي آخر الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الجمعة، 14 أبريل، وسط مخاوف من تقلص المعروض، مع تطلع السوق إلى التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية في وقت لاحق أمس لتوضيح توقعات الطلب العالمي.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 36 سنتاً أو 0.42 بالمئة إلى 86.45 دولار للبرميل بحلول الساعة 0600 بتوقيت جرينتش. بينما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 43 سنتاً، أو 0.52٪، إلى 82.59 دولاراً للبرميل، وانخفض كلا المعيارين القياسيين بأكثر من 1٪ في الجلسة السابقة.

وقال محللون من بنك آيه ان زد في مذكرة للعملاء «تظهر الصادرات الروسية علامات ضعف حيث ورد أن الإنتاج تقلص بمقدار 700 ألف برميل يوميا.» ويركز المستثمرون أيضاً على تقرير سوق النفط الشهري الصادر عن وكالة الطاقة الدولية والذي سيصدر في وقت لاحق يوم الجمعة. وتساعد احتمالية قيام الوكالة بخفض توقعات الطلب العالمي على النمو الاقتصادي الكلي المتعثر في الحد من الأسعار.

فيما أشار تقرير لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) صدر الخميس إلى مخاطر هبوط الطلب في الصيف، مشيراً إلى خلفية نمو أضعف وتشديد السياسة النقدية وعدم الاستقرار في القطاع المالي العالمي.

ومع ذلك، أظهرت بيانات التجارة الصينية يوم الخميس أن واردات النفط الخام من قبل ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم ارتفعت بنسبة 22.5٪ على أساس سنوي في مارس، مما أثار المشاعر السعودية فيما يتعلق بالتعافي الاقتصادي الصيني، وقال محللو جي بي مورجان في مذكرة للعملاء «على الرغم من الضغوط الاقتصادية المتجددة في الولايات المتحدة وأوروبا، زاد الطلب العالمي على وقود النقل بمقدار 2.2 مليون برميل يومياً خلال الأسبوع المرجعي المنتهي في 8 أبريل، مقارنة بمستويات العام الماضي.»

الانتعاش في الصين

وقال المحللون إن الانتعاش في الصين مع دول آسيا الأخرى يمثل ثلثي التنقل العالمي يغذي نمو الطلب، وتأتي المستويات المرتفعة بشكل هامشي يوم الجمعة في نهاية الأسبوع الذي وصل فيه كلا المعيارين إلى أعلى مستوياتهما في أكثر من شهرين وسط تباطؤ بيانات التضخم الأمريكية وضعف الدولار، وقفز خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 2% حتى الآن هذا الأسبوع، بينما ارتفع خام برنت بنسبة 1.3%، ويتجه كلاهما للأسبوع الرابع على التوالي من المكاسب. ورفعت إصدارات مؤشر الدولار الأمريكي هذا الأسبوع التوقعات بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي يقترب من نهاية دورة رفع أسعار الفائدة. وضعف الدولار يجعل النفط المقوم بالدولار أرخص للمستثمرين الذين يحملون عملات أخرى، مما يعزز الطلب، ويقول محللون إن الأسعار الحالية قد تكون قريبة من السقف الفني. وقال إدوارد مويبا، المحلل في وساطة النفط، اواندا، في مذكرة «يبدو أن ارتفاع أسعار النفط الخام وصل أخيراً إلى طريق مسدود». ومن المتوقع أن تسجل أسعار النفط اتجاهًا تصاعدياً، لكن من المتوقع أن تتوج الزيادات عند 90 دولاراً للبرميل، بحسب ليون لي المحلل لدى أسواق سي ام سي.

في وقت، شهدت مخزونات الخام الأمريكية زيادة في الأسبوع المنتهي للتو، وذكرت الوكالة الحكومية لمعلومات الطاقة في البيانات التي أظهرت أن إدارة بايدن سحبت النفط مرة أخرى من احتياطات البلاد في محاولة لتخفيف المعروض في السوق الضيق الذي قد يؤدي إلى ارتفاع غير عادي في أسعار الوقود، لكن الطلب على الوقود تباطأ أيضاً الأسبوع الماضي، وفقاً لتقرير حالة البترول الأسبوعي الصادر عن إدارة معلومات الطاقة. وقد أدى ذلك إلى إضعاف النقاش حول ما إذا كان لسحب الاحتياطي تأثير سلبي متحيز على التقرير، وقالت إدارة معلومات الطاقة إن أرصدة المخزونات الخام ارتفعت 0.597 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في السابع من أبريل. وفي الأسبوع السابق حتى 24 مارس، تراجعت مخزونات النفط الخام بمقدار 3.739 مليون برميل بعد سحب سابق قدره 7.489 مليون برميل، وتوقع المحللون أن تقوم وكالة معلومات الطاقة بالإبلاغ عن انخفاض في ميزان النفط الخام بمقدار 0.583 مليون برميل بدلاً من ذلك. إضافة إلى سحب النفط الخام كان إصدار الحكومة الأمريكية 1.6 مليون برميل من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي، خلال نفس الأسبوع. وكان هذا هو السحب الثاني من احتياطي البترول الاستراتيجي لهذا العام بعد سحب 3.7 مليون برميل خلال الأسبوع السابق حتى 31 مارس.

واعتمدت إدارة بايدن بشدة على احتياطي البترول الاستراتيجي منذ أواخر عام 2021 لتعويض نقص إمدادات الخام التي رفعت تكاليف الوقود للأمريكيين. اعتباراً من الأسبوع الماضي، كان رصيد خام احتياطي البترول الاستراتيجي عند أدنى مستوياته منذ نوفمبر 1983.

على صعيد مخزون البنزين، أشارت إدارة معلومات الطاقة إلى سحب متواضع قدره 0.331 مليون برميل مقابل الانخفاض المتوقع عند 1.6 مليون برميل، ومقابل الانخفاض الأسبوعي السابق البالغ 4.119 مليون برميل. ويعتبر وقود السيارات، البنزين هو منتج الوقود رقم 1 في الولايات المتحدة.

ومع مخزونات نواتج التقطير، أبلغت إدارة معلومات الطاقة عن تراجع بمقدار 0.606 مليون برميل، مقابل التوقعات بانخفاض قدره 0.764 مليون برميل ومقابل استهلاك الأسبوع الماضي عند 3.632 مليون برميل. ويتم تكرير نواتج التقطير إلى زيت تدفئة وديزل للشاحنات والحافلات والقطارات والسفن ووقود للطائرات.

ومن المتوقع أن تعلن إدارة بايدن رسمياً عن انبعاثات أكثر صرامة للسيارات والشاحنات في محاولة لزيادة التحول بسرعة بعيداً عن المركبات التي تعمل بالغاز والديزل. ويعتبر النقل أكبر مصدر للغازات المسببة للاحتباس الحراري في الولايات المتحدة، ولطالما كان يُنظر إلى الانتقال إلى المركبات الكهربائية على أنه أمر حيوي لأي خطة للتخفيف من تغير المناخ.

وفقاً للقواعد المقترحة من وكالة حماية البيئة، من المتوقع أن تكون أكثر من ثلثي مبيعات السيارات الجديدة كهربائية بحلول عام 2032، وفقاً لمراسل الطاقة جيمس أوزبورن. في الوقت الحالي، تشكل السيارات الكهربائية أقل من 6 في المائة من مبيعات السيارات الجديدة.



أسعار النفط تنهي الأسبوع باللون الأخضر .. الواردات الصينية تعزز الآمال حيال التعافي

الاقتصادية

تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس، بعدما توقعت وكالة الطاقة انخفاضاً في المعروض النفطي العالمي بمقدار 400 ألف برميل يوميا بحلول نهاية العام.

وبحلول الساعة 0820 بتوقيت جرينتش، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت عشرة سنتات، أو 0.12 في المائة، إلى 85.99 دولار للبرميل، وفقاً لـ«رويترز».

وهبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي خمسة سنتات، أو 0.06 في المائة، إلى 82.11 دولار للبرميل، وفقاً لـ«رويترز».

وسجل الخامان القياسيان مكاسب للأسبوع الرابع على التوالي في ظل تهدة المخاوف من الأزمة المصرفية التي وقعت الشهر الماضي والقرار المفاجئ بزيادة خفض الإنتاج الذي اتخذته الأسبوع الماضي منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» ومنتجون آخرون بقيادة روسيا، وهي مجموعة تعرف باسم «أوبك +».

وقال محللون من بنك إيه. إن. زد في مذكرة للعملاء صباح أمس، «الصادرات الروسية تظهر علامات تراجع، حيث ورد أن الإنتاج تقلص 700 ألف برميل يوميا».

وأشارت «أوبك» أمس الأول، إلى مخاطر تراجع الطلب على النفط في الصيف لأسباب من ضمنها خفض الإنتاج بواقع 1.16 مليون برميل يوميا، عازية ذلك إلى نمو أضعف وتشديد السياسة النقدية وعدم الاستقرار في القطاع المالي العالمي.

لكن، أصدرت بيانات التجارة الصينية ارتفاع واردات النفط الخام 22.5 في المائة على أساس سنوي في مارس، ما عزز الآمال حيال التعافي الاقتصادي الصيني.

تأتي المستويات المرتفعة قليلا للأسعار في نهاية أسبوع وصل فيه الخامان القياسيان إلى أعلى مستوياتهما في أكثر من شهرين بفضل بيانات تظهر تباطؤ التضخم الأمريكي وضعف الدولار.

وقفز خام غرب تكساس الوسيط 2 في المائة منذ بداية الأسبوع، بينما ارتفع خام برنت 1.3 في المائة، وأغلق مؤشر الدولار الخميس عند أدنى مستوى منذ بداية فبراير، بعد صدور بيانات أسعار المستهلكين والمنتجين في الولايات المتحدة هذا الأسبوع التي عززت التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي يقترب من نهاية دورة رفع الفائدة.

وقالت وكالة الطاقة الدولية «إن المصافي الأوروبية لم تسارع إلى اللجوء إلى خام الشرق الأوسط متوسط الكبريت كبديل بجودة مماثلة للخام الروسي، وبدلا من ذلك عدلت مزيج الخامات التي تعتمد عليها وفضلت اللجوء إلى خامات أخف وأقل في الكبريت مثل تلك التي تنتجها الولايات المتحدة».

وأضافت الوكالة أنه «على عكس شركات التكرير الآسيوية التي استفادت من الخصومات الكبيرة في أسعار الخام الروسي، لم تحصل شركات التكرير الأوروبية على أي حافز سعري حتى تقبل على خامات الشرق الأوسط».

وتفسر الاختناقات والقيود اللوجستية التي تمنع بعض المصافي الأوروبية من التعامل مع ناقلات النفط الخام الكبيرة للغاية والفروق الكبيرة في هوامش أسعار خام الشرق الأوسط إلى المنطقة إلى حد ما سبب تجنب الأوروبيين خام الشرق الأوسط متوسط الكبريت.

وقالت وكالة الطاقة الدولية «إن من بين الأسباب أيضا ارتفاع تكاليف الطاقة اللازمة لخفض محتوى الكبريت في الخام لإنتاج وقود أنظف»، وهي عملية تعرف باسم المعالجة الهيدروجينية.

وأشارت الوكالة إلى زيادة متوقعة في الإنتاج قدرها مليون برميل يوميا من خارج «أوبك +» بدءا من مارس مقابل 1.4 مليون برميل يوميا ستخفضها الدول المنتجة في المجموعة.

لكنها قالت «إنه في الوقت نفسه من المقرر أن يرتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار مليوني برميل يوميا في 2023 إلى مستوى قياسي يبلغ 101.9 مليون برميل يوميا».

وأغلق مؤشر الدولار عند أدنى مستوى منذ بداية فبراير، بعد صدور بيانات أسعار المستهلكين والمنتجين في الولايات المتحدة هذا الأسبوع التي عززت التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي البنك المركزي الأمريكي يقترب من نهاية دورة رفع الفائدة. وضعف الدولار يجعل النفط المقوم بالعملة الأمريكية أرخص للمستثمرين من حائزي العملات الأخرى، ما يعزز الطلب.

وقال جيوفاني ستونوفو المحلل في «يو.بي.إس»، «بشكل عام، أود أن أقول إننا رأينا ارتفاعا في مخزونات النفط هذا الأسبوع في تلك البلدان التي تنشر بيانات المخزونات، لذلك ربما يكون هذا هو ما أدى إلى إدراك أن السوق لم تتحول إلى عجز».

وعلى الرغم من الخسائر، دفع قرار «أوبك +» زيادة الخفض في الإنتاج العقود الآجلة لخام برنت إلى الارتفاع بنحو 80 في المائة منذ بداية الشهر، ويستمر في رفع التوقعات بشأن شح مستقبلي محتمل في أسواق النفط.

وتجاهلت الأسواق الأربعاء زيادة طفيفة في مخزونات الخام الأمريكية، وعزتها جزئيا إلى سحب للنفط من احتياطي الطوارئ الأمريكي بتكليف من الكونجرس وانخفاض الصادرات في بداية الشهر.

وقالت إدارة معلومات الطاقة «إن مخزونات الخام ارتفعت 597 ألف برميل في الأسبوع الماضي مقارنة بتوقعات المحللين بانخفاض 600 ألف برميل».

وسجلت مخزونات البنزين ونواتج التقطير تراجعا أقل من المتوقع. وصعدت سوق النفط قبل أسبوعين بعد أن اتفقت منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاء مثل روسيا على تقليص الإنتاج.

وقال فاتح بيروول المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، «إنه نتيجة لذلك قد تشهد سوق النفط العالمية شحا في النصف الثاني من عام 2023، ما قد يدفع الأسعار إلى الارتفاع».

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 86.64 دولار للبرميل الأربعة مقابل 85.41 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، «إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق أول ارتفاع عقب انخفاض سابق، وإن السلة كسبت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 85.49 دولار للبرميل».



رغم العقوبات .. صادرات النفط الروسي عند ذروة مستوياتها منذ أبريل 2020

الاقتصادية

بلغت صادرات النفط الروسي في آذار (مارس) أعلى مستوى لها منذ نيسان (أبريل) 2020 على الرغم من العقوبات المفروضة على موسكو، لكن عائداتها تراجعت عما كانت عليه قبل عام، وفق ما ذكرت وكالة الطاقة الدولية أمس.

وقالت الوكالة في تقريرها الشهري بشأن سوق النفط إنه على الرغم من العقوبات القاسية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع ارتفع إجمالي شحنات النفط من روسيا في مارس بمقدار 600 ألف برميل يوميا وبلغ 8.1 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى منذ أبريل 2020.

وقالت الوكالة إن القسم الأكبر من الزيادة يعود إلى المنتجات النفطية المكررة التي ارتفعت بمقدار 450 ألف برميل يوميا لتبلغ 3.1 مليون برميل، وفقا لـ«رويترز».

وأفادت بأن «صادرات النفط الروسية بلغت في مارس أعلى مستوى لها منذ أبريل 2020 بفضل زيادة تدفق المنتجات التي عادت إلى مستويات شوهدت آخر مرة قبل الحرب الروسية في أوكرانيا».

وأوضحت أن عائدات روسيا ارتفعت الشهر الماضي بمقدار مليار دولار إلى 12.7 مليار دولار لكنها بقيت مع ذلك أقل 43 في المائة عن العام الماضي.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن شحنات المنتجات النفطية المتجهة إلى الاتحاد الأوروبي تضاعفت تقريبا بين فبراير ومارس لتبلغ 300 ألف برميل يوميا، لكنها منخفضة بنحو 1,5 مليون، مقارنة بمستويات ما قبل الحرب. وبلغت شحنات الديزل إلى تركيا، التي رفضت المشاركة في فرض العقوبات الغربية على موسكو، أعلى مستويات لها منذ 2018. وعلى الرغم من العقوبات الدولية التي تستهدف نفطها أعادت روسيا توجيه صادراتها من المحروقات إلى دول أخرى مثل الهند.

وذكرت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) الخميس نقلا عن بيانات لشركة التحليل المتخصصة بالمواد الأولية «كبلر» أن «روسيا كانت أكبر مورد للنفط الخام للهند في فبراير للشهر الثامن على التوالي وبلغت حصتها نحو 38 في المائة».

وفرض الاتحاد الأوروبي حظرا على شحنات النفط الروسي المنقولة بحرا في كانون الأول (ديسمبر)، إلى جانب تحديد سقف لسعر البرميل عند 60 دولارا للصادرات حول العالم تم الاتفاق عليه بين مجموعة السبع وأستراليا.

وفرض الاتحاد الأوروبي أيضا حظرا على المنتجات النفطية الروسية في فبراير واتفق مع مجموعة السبع على سقف أسعار يبلغ 100 دولار لبرميل المحروقات الأكثر تكلفة مثل الديزل و45 دولارا للمنتجات ذات الجودة المنخفضة مثل مادة الفيول أويل.

وتهدف هذه الإجراءات إلى تجريد روسيا أحد أكبر منتجي الطاقة في العالم، من مصدر رئيس للإيرادات الداعمة لمجهودها الحربي.

وردت روسيا على العقوبات الغربية بخفض إنتاجها بمقدار 500 ألف برميل يوميا، لكن لم تحقق روسيا هدفها في مارس، حيث انخفض الإنتاج بمقدار 290 ألف برميل يوميا.



العراق يستثمر كامل الغاز المصاحب للعمليات النفطية في توليد الكهرباء

الاقتصادية

أكد حيان عبدالغني نائب رئيس الوزراء وزير النفط العراقي، أن وزارة النفط ماضية في تنفيذ مشاريع استثمار جميع الكميات المتاحة من الغاز المصاحب للعمليات النفطية وتحويلها إلى طاقة مفيدة لرفد محطات توليد الطاقة الكهربائية وجميع الصناعات المرتبطة بوقود الغاز.

وقال وزير النفط العراقي، في تصريح خلال تفقده مشروع معمل البصرة لفصل وتسييل الغاز الطبيعي أمس، «إن هذا المشروع يعد من المشاريع الاستراتيجية المهمة في قطاع الغاز بطاقة 400 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، ينفذ على مرحلتين، طاقة كل وحدة إنتاجية منهما 200 مليون قدم مكعبة».

وأضاف أن «المشروع سيمنع أيضا أنبعاث 30 طنا من غاز ثاني أكسيد الكربون المكافئ إلى الجو أو الفضاء بفضل معامل معالجة الغاز الحامضي وفصل وتسييل السوائل التي جرى تصنيعها وفق أحدث المعايير الدولية المعتمدة وتدار من قبل شركتي غاز البصرة والجنوب».

وكشف الوزير العراقي عن أن هذا المشروع في مراحل التنفيذ والخطوات النهائية قبل بدء التشغيل التجريبي للمعمل وتدشينه نهاية أيار (مايو) المقبل.

وتوصل العراق ومجموعة «توتال إنرجي» الفرنسية العملاقة أخيرا إلى اتفاق لتنفيذ استثمارات بقيمة عشرة مليارات دولار أعلنه في 2021، ويهدف بشكل خاص إلى تحسين شبكة كهرباء متداعية تسبب انقطاع التيار في كل مكان.

وكانت وزارة النفط العراقية ذكرت في فبراير أن تنفيذ العقد مع المجموعة النفطية، ما زال يواجه نقاط خلاف، ولا سيما على مستوى مشاركة العراق في المشروع المقرر لـ 25 عاما، وفقا لـ «الفرنسية».

وزار رئيس الوزراء العراقي باريس، بينما كان باتريك بويانيه، الرئيس التنفيذي للمجموعة في بغداد في نهاية هذا الأسبوع بدعوة من رئيس الحكومة، حسب «توتال إنرجي».

وفي نهاية المطاف وافقت بغداد، التي أرادت 40 في المائة من المشروع، على تقليص حصتها إلى 30 في المائة، كما كشف تقرير نشره مجلس الوزراء العراقي في وقت متأخر من مساء الثلاثاء نظرا «لأهمية حسم الموضوع المذكور آنفا والمضي في توقيع الاتفاقيات المتعلقة به».

وبعيد ذلك، نشرت المجموعة الفرنسية بيانا أعلنت فيه اتفاقا مع الحكومة العراقية على «حصة 30 في المائة من شركة نפט البصرة» في هذا المشروع المسمى مشروع نمو الغاز المتكامل «غاز جروث إنيجرييتد بروجكت».



النفط يتذبذب وسط مخاوف نقص المعروض

الشرق الأوسط

تذبذبت أسعار النفط في ختام تعاملات الأسبوع بعدما قالت وكالة الطاقة الدولية، يوم الجمعة، إن تخفيضات إنتاج النفط التي أعلنتها الدول المنتجة في مجموعة «أوبك بلس» هذا الشهر قد تفاقم عجز الإمدادات المتوقع في النصف الثاني من العام، مشيرة إلى أنها تتوقع انخفاضاً في المعروض النفطي العالمي بمقدار 400 ألف برميل يومياً بحلول نهاية العام.

وتقول الدول المستهلكة، التي تمثلها وكالة الطاقة الدولية، إن شح المعروض يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويمكن أن يهدد بحدوث ركود، في حين تقول «أوبك بلس» إن السياسة النقدية الغربية هي السبب في تقلبات السوق والتضخم الذي يقلل أسعار النفط الذي تنتجه دولها.

وذكرت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري للنفط أنه كان من المتوقع بالفعل أن تشهد سوق النفط نقصاً في النصف الثاني من عام 2023 «مع احتمال ظهور عجز كبير في المعروض». وأضافت أن «التخفيضات الأخيرة قد تفاقم تلك الضغوط وتؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط الخام والمنتجات على حد سواء. والمستهلكون الذين يعانون حالياً من التضخم سيعانون أكثر من ارتفاع الأسعار».

وتراجعت أسعار النفط صباح الجمعة قليلاً بعد التقرير، قبل أن تعاود الارتفاع. وبحلول الساعة 1255 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 30 سنتاً، أو 0.35 في المائة، إلى 86.39 دولار للبرميل. وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 32 سنتاً، أو 0.39 في المائة، إلى 82.48 دولار للبرميل.

وكان من المتوقع أن يسجل الخامان القياسيان مكاسب للأسبوع الرابع على التوالي في ظل تهدئة المخاوف من الأزمة المصرفية التي وقعت الشهر الماضي والقرار المفاجئ بزيادة خفض الإنتاج الذي اتخذته الأسبوع الماضي منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجون آخرون بقيادة روسيا، وهي مجموعة تعرف باسم «أوبك بلس».

ووصفت «أوبك بلس» قرارها المفاجئ بتخفيض الإنتاج بأنه «إجراء احترازي». وأشارت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) في تقريرها الشهري للنفط الصادر يوم الخميس إلى احتمالات تراجع الطلب على النفط في الصيف بسبب ارتفاع مستويات المخزونات والتحديات الاقتصادية.

وصرحت وكالة الطاقة بأنها تتوقع انخفاضاً في المعروض النفطي العالمي بمقدار 400 ألف برميل يومياً بحلول نهاية العام، مشيرة إلى زيادة متوقعة في الإنتاج قدرها مليون برميل يومياً من خارج «أوبك بلس» بدءاً من مارس (آذار)، مقابل 1.4 مليون برميل يومياً ستخفضها الدول المنتجة بالمجموعة.

وقالت الوكالة إن ارتفاع مخزونات النفط العالمية ربما أثر على قرار «أوبك بلس»، مشيرة إلى أن المخزونات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بلغت في يناير (كانون الثاني) أعلى مستوى لها منذ يوليو (تموز) 2021 عند 2.83 مليار برميل. وذكرت أن وضع الطلب سيتحدد وفقاً للنمو الطفيف في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وانتعاش الطلب الذي تقوده الصين بعد تخفيف قيود «كوفيد-19».

وأوضحت الوكالة أن صادرات النفط الروسية سجلت في مارس أعلى مستوياتها منذ أبريل (نيسان) 2020، بفعل التدفقات القوية للمنتجات النفطية رغم الحظر الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على الواردات المنقولة بحراً وسياسة فرض حد أقصى للأسعار التي تقودها الولايات المتحدة.

وارتفعت العائدات الروسية في مارس بمليار دولار على أساس شهري إلى 12.7 مليار دولار، لكنها لا تزال أقل بنسبة 43 في المائة مقارنة بالعام السابق لأسباب من بينها تحديد سقف لأسعار صادرات روسيا النفطية المنقولة بحراً.

وقالت الوكالة إنه على الرغم من العقوبات القاسية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع ارتفاع إجمالي شحنات النفط في مارس بمقدار 600 ألف برميل يومياً وبلغ 8.1 مليون برميل يومياً. ويشمل ذلك المنتجات النفطية المكررة التي ارتفعت بمقدار 450 ألف برميل لتبلغ 3.1 مليون برميل يومياً، حسب الوكالة.

وعلى الرغم من العقوبات الدولية التي تستهدف نفطها، أعادت روسيا توجيه صادراتها من المحروقات إلى دول أخرى مثل الهند. وذكرت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، الخميس، نقلاً عن بيانات لشركة التحليل المتخصصة بالمواد الأولية «كبلر»، أن «روسيا كانت أكبر مورد للنفط الخام للهند في فبراير (شباط) للشهر الثامن على التوالي وبلغت حصتها نحو 38 في المائة».



النفط ينخفض بعد تحذيرات «الطاقة الدولية» من عجز المعروض

انديندنت

تراجعت أسعار النفط بعد أن حذرت وكالة الطاقة الدولية من أن تخفيضات الإنتاج التي أعلنتها الدول المنتجة في «أوبك+» قد تزيد من عجز المعروض النفطي وتضر بالمستهلكين.

العقود الآجلة لخام برنت عند 85.99 دولار للبرميل

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 10 سنتات، أو 0.12 في المئة إلى 85.99 دولار للبرميل، وهبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي خمسة سنتات، أو 0.06 في المئة، إلى 82.11 دولار للبرميل.

ومن المتوقع أن يسجل الخامان القياسيان مكاسب للأسبوع الرابع على التوالي في ظل تهديئة المخاوف من الأزمة المصرفية التي وقعت الشهر الماضي والقرار المفاجئ بزيادة خفض الإنتاج الذي اتخذته الأسبوع الماضي منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).

وأشارت «أوبك+»، أمس، إلى مخاطر تراجع الطلب على النفط في الصيف لأسباب من ضمنها خفض الإنتاج بواقع 1.16 مليون برميل يومياً.

في غضون ذلك قالت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري عن النفط الصادر اليوم إن قرار «أوبك+» قد يضر بالمستهلكين وتعافي الاقتصاد العالمي. وذكرت الوكالة في التقرير أن «المستهلكين الذين يواجهون تضخماً في أسعار المواد الأساسية سيضطرون الآن إلى ضغط ميزانياتهم بشكل أكبر». وأضافت أن «هذا ينعكس بشدة على الانتعاش الاقتصادي والنمو». وتوقعت الوكالة انخفاضاً في المعروض النفطي العالمي بمقدار 400 ألف برميل يومياً بحلول نهاية العام، مشيرة إلى زيادة متوقعة في الإنتاج قدرها مليون برميل يومياً من خارج «أوبك+» بدءاً من مارس (آذار) مقابل 1.4 مليون برميل يومياً ستخفضها الدول المنتجة بالمجموعة.

ارتفاع الطلب العالمي بمقدار مليوني برميل يومياً في 2023

لكنها قالت إنه «في الوقت نفسه من المقرر أن يرتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار مليوني برميل يومياً في عام 2023 إلى مستوى قياسي يبلغ 101.9 مليون برميل يومياً».

وأشارت الوكالة في تقريرها الشهري عن سوق النفط إلى أنه «مع وصول أكثر من ثلاثة ملايين برميل يومياً من الخام الروسي إلى المنطقة، فمن المحتمل أن تتضاءل شهية المصافي الآسيوية على خامات الشرق الأوسط متوسطة الكبريت»، مضيفة أن «التغير السريع في تدفقات تجارة الخام العالمية قد يفسر بصورة ما القرار الأحدث لـ (أوبك+) لخفض الإنتاج».

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن «المصافي الأوروبية لم تسارع إلى اللجوء إلى خام الشرق الأوسط متوسط الكبريت كبديل بجودة مماثلة للخام الروسي، وبدلاً من ذلك عدلت مزيج الخامات التي تعتمد عليها وفضلت اللجوء لخامات أخف وأقل في الكبريت مثل تلك التي تنتجها الولايات المتحدة».

في تلك الأثناء لا تزال صادرات النفط من شمال العراق إلى ميناء جيهان التركي متوقفة بعد قرابة ثلاثة أسابيع من صدور حكم في دعوى تحكيم يقضي بأن تدفع أنقرة تعويضات لبغداد مقابل سماحها بتصدير النفط من إقليم كردستان شبه المستقل بشمال العراق دون تصريح من حكومة بغداد. وألزم الحكم الصادر عن غرفة التجارة الدولية في 23 مارس تركيا بدفع تعويضات بقيمة 1.5 مليار دولار لبغداد بسبب سماح أنقرة بضخ صادرات كردستان في الفترة من 2014 إلى 2018. ورداً على ذلك أوقفت تركيا تدفق صادرات نفطية حجمها 450 ألف برميل يومياً، وقالت مصادر إن تركيا ترغب في التفاوض في شأن التعويض، فضلاً عن التوصل لحل في شأن قضية تحكيم ثانية تتعلق بتدفقات الفترة من 2018 قبل إعادة السماح بضخ النفط. وقال مصدر مطلع طلب عدم الكشف عن هويته لـ «رويترز» إن مشغلي خطوط الأنابيب لم يتلقوا أي تعليمات حتى الآن في شأن استئناف الضخ. وأوضح مصدر ثالث لـ «رويترز» أن تركيا تسعى إلى إجراء مفاوضات مباشرة في شأن التعويض البالغة قيمته 1.5 مليار دولار التي صدر حكم بدفعه إلى العراق.

ووقعت الحكومة الاتحادية في بغداد اتفاقاً مؤقتاً مع حكومة الإقليم في الرابع من أبريل (نيسان) على أمل استئناف ضخ النفط.



وكالة الطاقة الدولية: سقف سعر النفط الروسي يؤدي دوره بفعالية

اقتصاد الشرق

تظهر بيانات «وكالة الطاقة الدولية» أن العقوبات المفروضة على روسيا تعمل على النحو المنشود، فبرغم بلوغ صادرات النفط في مارس أعلى مستوياتها منذ كوفيد-19، إلا أن الإيرادات انخفضت بنحو النصف مقارنةً بالعام السابق. أضاف تقرير «وكالة الطاقة الدولية» الشهري عن السوق، الصادر يوم الجمعة، إن متوسط صادرات النفط الروسية اليومية بلغ 8.1 مليون برميل يومياً الشهر الماضي، وهو أعلى مستوى منذ أبريل 2020، «حيث تجذب الخصومات الكبيرة على الأسعار التجار الراغبين في تحمل المخاطرة عبر نقل النفط الروسي». ذكرت الوكالة أنه رغم ارتفاع عائدات موسكو من تصدير النفط قليلاً من أدنى مستوياتها في فبراير، لتصل إلى 12.7 مليار دولار، إلا أنها لا تزال منخفضة 43% عن العام السابق.

العقوبات تخفّض العائدات

فرضت الدول الغربية وحلفاؤها عدة موجات من العقوبات لتخفيض عائدات تصدير النفط الروسي، وهو مصدر رئيسي لإيرادات الميزانية الوطنية. وتهدف القيود إلى الحد من قدرة الكرملين على تمويل حربه في أوكرانيا.

وضعت مجموعة الدول السبع الصناعية، وحلفاؤها في «الاتحاد الأوروبي» سقوفاً على أسعار النفط الخام الروسي والمنتجات المكررة، تم تصميمها لضمان استمرار تدفق الطاقة من روسيا إلى الأسواق العالمية مع الحد من إيراداتها. جاءت القيود السعرية على رأس الحظر الذي فرضه «الاتحاد الأوروبي» على واردات جميع الخام والمنتجات البترولية الروسية المنقولة بحراً، ما حرم الكرملين مما كانت تاريخياً أكبر أسواقه للطاقة.

أجبرت عمليات الحظر روسيا على إيجاد أسواق بديلة في الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية، وزيادة الإمدادات إلى آسيا، ومع ذلك، فإن حدود الأسعار التي فرضتها «مجموعة السبع» أعطت هؤلاء العملاء الجدد ورقة تفاوضية للحصول على خصومات. يذكر أن القيود تنص على أنه لا يمكن للمشتريين من دول أخرى الحصول على الخدمات الغربية مثل التأمين والشحن إلا إذا امتثلوا للحد الأقصى.

هبوط أسعار التصدير

وفقاً لـ«وكالة الطاقة الدولية»، فإنه تم بيع النفط الخام والمنتجات البترولية الروسية في المتوسط بأقل بكثير من سقف الأسعار خلال الشهر الماضي.

بلغ متوسط السعر المرجح لتصدير الخام الروسي 50.67 دولار للبرميل، بالمقارنة مع سقف السعر البالغ 60 دولاراً، وفق حسابات «وكالة الطاقة الدولية» اعتماداً على بيانات من «أرغوس ميديا غروب» (Argus Media Group)، وشركة «كبلر» (Kpler). أضافت الوكالة إن هذا يقل بنحو دولارين للبرميل عن متوسط سعر التصدير بشهر فبراير. يُذكر أن الدول الغربية تأخذ في الاعتبار متوسط السعر المرجح في مراجعتها الدورية لآلية سقف السعر كل شهرين.

وتستند تقديرات وكالة الطاقة الدولية على ما يطلق عليه سعر التسليم على ظهر السفينة (FOB)، الذي لا يشمل تكاليف الشحن والتأمين.

قالت «وكالة الطاقة الدولية» إنه تم تداول خام «الأورال» على أساس سعر التسليم على ظهر السفينة، من موانئ البلطيق والبحر الأسود في المتوسط 44.46 دولار، و44 دولاراً للبرميل على التوالي. وقدّرت الوكالة أن مزيج «إسبو» الروسي الممتاز -المصمم للتصدير إلى آسيا والمحيط الهادئ- يُتداول عند نحو 67.5 دولار للبرميل.

كما تم تداول المنتجات البترولية الروسية الشهر الماضي دون الحدود القصوى المحددة عند 100 دولار للبرميل، و45 دولاراً للبرميل لأنواع أخرى، اعتماداً على نوع المنتجات، وفقاً لـ«وكالة الطاقة الدولية».

خفض الإنتاج

رداً على القيود السعرية التي وضعها الغرب، تعهدت روسيا بخفض إنتاجها من النفط بمقدار 500 ألف برميل يومياً مقارنةً بمستوى الإنتاج لشهر فبراير. في بداية هذا الشهر، تم تمديد التخفيضات -التي بدأت من مارس- حتى نهاية العام.

تقدّر «وكالة الطاقة الدولية» إنتاج روسيا من الخام للشهر الماضي عند 9.58 مليون برميل يومياً، بانخفاض 290 ألف برميل فقط يومياً عن مستويات فبراير. وقالت الوكالة إن الدولة لم تحقق هدف خفض الشهر الماضي إذ «يبدو أنها توجه الخام إلى منافذ جديدة رغم عقوبات الاتحاد الأوروبي».

أضفت روسيا على إحصاءاتها النفطية طابع السرية العام الماضي لكونها «حساسة»، ما يُصعّب تقييم تنفيذها لتخفيضات الإمدادات بما يتجاوز تأكيدات مسؤولي الطاقة. حتى الآن، لم يقدم المسؤولون الروس أي تقديرات عامة لإنتاج النفط الخام في مارس.

في الشهر الماضي، ضخّت روسيا ما معدله 1.285 مليون طن من الخام يومياً، وفقاً لما ذكره شخص في الصناعة مطلع على الأرقام التي نشرتها وزارة الطاقة، حسبما أفادت «بلومبرغ» الأسبوع الماضي. وهذا يعادل ما يزيد قليلاً عن 9.4 مليون برميل يومياً.



وزير باكستاني: ملف المصفاة السعودية سيُحل خلال أسبوعين

اقتصاد الشرق

توقع وزير الدولة للبترول في باكستان أن تنتهي حكومة بلاده خلال أسبوعين من دراسة ملف مصفاة نفط سعودية بقيمة 10 مليارات دولار تأخر تطويرها في البلاد، فيما تسعى إسلام آباد لشراء أول شحنة نفط من روسيا بسعر مُخفّف.

في مقابلة مع صحيفة «عرب نيوز» نُشرت الخميس، قال الوزير مصدق مالك: «لقد حللنا الإشكاليات المتعلقة بمشروع المصفاة»، مؤكداً أن السياسة المتعلقة بالمصفاة الجديدة لدى مجلس الوزراء حالياً «سيتم الانتهاء منها في غضون أسبوعين وسنعاود التواصل مع المملكة العربية السعودية.. نحن نتطلع حقاً إلى ذلك».

خلال زيارة إلى إسلام آباد في عام 2019، أعلن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عن مشروع لتطوير مصفاة للنفط في البلاد. لكن المشروع لم يتحقق

لأسباب تتعلق بالجدوى، بما في ذلك اقتراح السعودية موقعاً بالقرب من كراتشي بدلاً من جوادر في محافظة بلوشستان الجنوبية الغربية.

كانت رغبة باكستان في البحث عن مصادر أرخص للطاقة مدفوعة بأزمة اقتصادية خانقة بعد أن انخفضت احتياطياتها الرسمية من العملات الأجنبية إلى أقل من 5 مليارات دولار وتراجعت قيمة عملتها (الروبية) بشكل كبير. ورفعت في مطلع الشهر الحالي أسعار الفائدة إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق بعد ارتفاع التضخم لمستوى قياسي جديد. ورفعت الحكومة الضرائب وأسعار الطاقة وسمحت للعملة بالانخفاض لتلبية شروط صندوق النقد الدولي. تزود السعودية باكستان بكمية ضخمة من النفط بدفعٍ آجلٍ وقال الوزير إن «قيمتها حوالي 1.2 مليار دولار وهو مبلغ كبير.. ونحن ممتنون جداً له».

أول شحنة نفط روسية

في سياق آخر، أكد الوزير أن بلاده ستشتري أول طلبية لها من النفط الروسي بسعر مخفض هذا الشهر، فيما تسعى إسلام آباد لتأمين حاجتها من الوقود وسط تحديات اقتصادية جمة. وقال للصحيفة: «نأمل خلال هذا الشهر أن نضع طلبية وأن نحصل قريباً على أول شحنة»؛ موضحاً أن «التفاصيل التجارية بشأن الطلبية سيتم اتمامها خلال أسبوع أو نحوها؛ ثم سنقدم الطلبية. والواضح أن الخصم سيكون كبيراً».

كان وزير الطاقة الروسي نيكولاي شولجينوف قال في يناير المنصرم إن بلاده قد تبدأ في تصدير النفط إلى باكستان بعد مارس إذا تم الاتفاق على الشروط، وأن موسكو تناقش مع إسلام آباد ما إذا كان يمكن الدفع بعملات دول «صديقة»، في إشارة إلى الروبية الباكستانية، بحسب رويترز.

وخلال العام المالي الماضي (2021-2022) بلغت قيمة واردات باكستان من منتجات الطاقة 23.3 مليار دولار، أي ما يعادل 29% من إجمالي واردات البلاد، وبأكثر من الضعف عن السنة المالية السابقة، وفقاً لمكتب الإحصاء الباكستاني.



وكالة الطاقة الدولية: تخفيض «أوبك+» يكثف «الحصار» على مستهلكي النفط

اقتصاد الشرق

قالت وكالة الطاقة الدولية إن تخفيضات إنتاج «أوبك+» من المرجح أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط وتلحق المزيد من الضرر بالمستهلكين الذين يعانون بالفعل من ارتفاع معدلات التضخم. أسواق النفط العالمية، التي تسير بالفعل على طريق تحقيق عجز في الإمدادات قبل أن تكشف السعودية وشركاؤها عن القيود المفاجئة، ستواجه فجوة أكبر مما كان متوقعاً في السابق، مما سيؤدي إلى عمليات سحب ضخمة من المخزونات تبلغ حوالي مليوني برميل يومياً في المتوسط في النصف الثاني من العام، بحسب الوكالة. وكالة الطاقة الدولية التي يقع مقرها في باريس، قالت في تقريرها الشهري يوم الجمعة: «أرصدة أسواق النفط كانت بالفعل في طريقها نحو عجز كبير.. التخفيضات الأخيرة تخاطر بتفاقم تلك الضغوط.. والمستهلكون المحاصرون حالياً من التضخم سيعانون أكثر من ارتفاع الأسعار».

صدمت المملكة العربية السعودية وشركاؤها في «أوبك+» تجار النفط وساهم القرار في رفع الأسعار عندما اتفقوا على تخفيض إنتاج جديد بأكثر من مليون برميل يومياً في 2 أبريل. يجري تداول عقود برنت الآجلة بالقرب من 86 دولاراً للبرميل، مما أدى إلى تعزيز عائدات منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك). مع إحياء الضغوط التضخمية للاقتصاد العالمي.

أعلنت روسيا، العضو الرئيسي في «أوبك+»، خفض الإمدادات رداً على العقوبات بسبب الحرب في أوكرانيا، على الرغم من أن وكالة الطاقة الدولية تتوقع الآن أن الإنتاج الروسي سينخفض أقل بكثير مما كان متوقعاً في الأصل.

تحدث موسكو باستمرار توقعات وكالة الطاقة الدولية بأن إنتاجها سينهار. ترى الوكالة، التي توقعت قبل بضعة أشهر انخفاض الإمدادات الروسية بمقدار 1.6 مليون برميل يومياً هذا الربع، انخفاضاً قدره 530 ألف برميل يومياً فقط هذا العام، أو حوالي 5%. وقالت إن صادرات النفط في البلاد سجلت في مارس أعلى مستوى لها في ثلاث سنوات.

طلب قوي

وصفت أوبك قيود العرض بأنه «إجراء احترازي» لمواجهة عدم اليقين الاقتصادي، وراذع للمضاربين الذين يقومون برهانات غير مبررة ضد السوق. وقالت وكالة الطاقة الدولية إن مستويات المخزون الوفيرة، التي وصلت في يناير إلى أعلى مستوياتها منذ صيف 2021، ربما تكون قد أدت أيضاً إلى هذه الخطوة.

ومع ذلك، فإن القرار لا يتوافق مع توقعات الطلب العالمي على النفط، والذي تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يرتفع بمقدار مليوني برميل يومياً هذا العام وسط تعافي ما بعد الوباء في الصين ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 101.9 مليون برميل يومياً في المتوسط.

احتفظت أوبك نفسها بتوقعات قوية لاستهلاك الوقود العالمي هذا العام في تقريرها يوم الخميس، وأشارت إلى أن السوق تواجه عجزاً في المعروض مماثل لما توقعته وكالة الطاقة الدولية. انتقدت إدارة الرئيس جو بايدن قرار المنظمة واعتبرته غير حكيم، في ظل علاقتها المتوترة مع الرياض التي تعد أحد الحلفاء القدامى لأميركا. ووصف المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، فاتح بيرول، القرار بأنه «مفاجأة سيئة» للاقتصاد العالمي.

ومع ذلك، تواجه «أوبك+» رفضاً أقوى لخفض الإمدادات السابق في أكتوبر، وهو القرار الذي ظهر في الأشهر اللاحقة مع تدهور آفاق الاقتصاد العالمي.



آسيا تقتنص شحنات النفط الفورية بعد قرار «أوبك+» المفاجئ

اقتصاد الشرق

يقتنص كبار مستوردي النفط الآسيويين الشحنات الفورية بعد أن ساهمت تخفيضات «أوبك+» بقيادة السعودية للإنتاج ورفع أسعار البيع في هز سوق الخام العالمية، مما جعلهم يتدافعون للحصول على البراميل حتى مع ظهور علامات على تراجع هوامش التكرير. اندفعت المصافي من اليابان إلى تايلندا والصين بقوة لشراء الشحنات الفورية تحميل شهر يونيو الأسبوع الجاري، مقتنصين خامات الشرق الأوسط، مما دعم سعر خام دبي المعياري بالمنطقة، وفق متداولين طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم. كما ارتفعت أيضاً عروض شراء خام «إسبو» الروسي للشهر. تعرضت سوق النفط الخام العالمية لهزة شديدة الشهر الجاري بعد أن أعلنت منظمة الدول المصدرة للنفط وحلفاؤها، بما فيهم روسيا، عن خفض مفاجئ للإنتاج، وهو ما قاد أسعار العقود الآجلة لأعلى مستوى لها حتى الآن في العام الجاري. وبعد هذه الخطوة الجماعية، رفعت «أرامكو السعودية» أسعار البيع الرسمية، مما دفع بعض المشتريين في آسيا للبحث عن شحنات بديلة.

إشارات على مزيد من ارتفاع الأسعار

قال المتداولون إن «خام مبران» و«أم اللولو» في أبوظبي كانا بين درجات الخام التي بيعت للمصافي الكورية الجنوبية والتايلندية الأسبوع الجاري بعلاوة قدرها 3.10 دولار إلى 3.30 دولار للبرميل على خام دبي المعياري. كما كان خام الشاهين القطري أيضاً بين أنواع الخام المتداولة. واشترى أحد المشتريين الصينيين «خام زاكوم العلوي»، بينما كانت مصافي «أباريق الشاي» -وهو وصف للمصافي الصينية غير الحكومية- تتطلع للإمدادات الرخيصة للغاية من الخام الإيراني. ارتفعت الفوارق الزمنية الفورية لخام دبي تسليم مايو ويونيو إلى 1.27 دولار للبرميل يوم الأربعاء، مما مثلت حالة «باكوارديشن»، مقارنة بـ83 سنتاً في وقت سابق من الشهر الجاري، وفق بيانات «بي في إم أويل أسوشياتس» (PVM Oil Associates). عندما يكون تسليم العقد قريب الأجل في حالة «باكوارديشن»؛ فإن ذلك يشير إلى اتجاه صعودي للأسعار باعتباره دلالة على نقص المعروض على المدى القصير. الشهر الجاري، قررت السعودية رفع السعر الرسمي لخام «العربي الخفيف» الرئيسي تسليم مايو إلى آسيا، على عكس التوقعات بخفضه، بعد التعهد بتقليص الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يومياً كجزء من التخفيضات المفاجئة من قبل تحالف «أوبك+».

شكراً